مركز السلام للدراسات الاستراتيجية
PEACE CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

دراسة تحليلية بعنوان
الإدارة السياسية لأزمة تجنيد الحريديم في إسرائيل وسيناريوهات المستقبل

إعداد

د. حسام يونس

باحث فلسطيني – قطاع غزة

المراجعة والتحرير

د. أكرم حسام

الرئيس والمؤسس – مركز السلام للدراسات الاستراتيجية

القاهرة - 26 مايو 2025م

مقدمة

تُعد قضـية تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي واحدة من أكثر القضـايا الجدلية في المجتمع والسـياسـة الإسرائيلية، حيث تتقاطع فيها الأبعاد الإجتماعية والدينية والقانونية مع الحسـابات السـياسـية والتحالفات الحزبية. ففي العقود الأخيرة، وخصـوصـاً في ظل تعاظم قوة الأحزاب الحريدية ضـمن الائتلافات اليمينية، تحوّلت هذه القضية إلى ورقة ضغط كبيرة ومساومة سياسية داخلية، بين هذه الأحزاب ومن يحكم في إسرائيل خلال السنوات السابقة وربما منذ قيام دولة إسرائيل.

فقبل حرب غزة الحالية اسـتخدم اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو هذه الأحزاب الحريدية للفوز بالإنتخابات ولضـمان بقاءه في الحكم أطول فترة ممكنة، في مقابل تقديم تنازلات جوهرية لصـالحها على حسـاب قضـايا الدولة المدنية، مما أثار رفض وانتقادات من قطاعات أخرى بالمجتمع والدولة بإسرائيل. أما عقب إندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة بعد عملية طوفان الأقصى (أكتوبر 2023م)، فقد عادت أزمة الحريديم لتظهر مرة أخرى وبمستويات تصعيد ربما تكون غير مسبوقة، وتتمثل في تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي.

ومن ثم، تهدف هذه الدراسـة إلى تحليل أزمة تجنيد الحريديم من خلال قراءة في جذور وتطورات تجنيد الحريديم، ديناميات التحالفات السـياسـية للائتلاف اليميني الحاكم، في ضـوء الحرب الإسرائيلية على غزة، ورصد كيف تُستخدم الرموز الدينية والمصطلحات التوراتية كأدوات لإنتاج خطاب سياسي يُشرعن استمرار الامتيازات الممنوحة للحريديم، في مقابل مواجهة الانتقادات القضـائية والاجتماعية المتصـاعدة ، وتحليل اسـتراتيجيات اليمين الإسرائيلي في إدارة الأزمة، وتوظيفها كجزء من معادلة الحكم والاسـتقرار السـياسي في إسرائيل.

أولاً: التيارات الأصولية القديمة:

اليهودية الحريدية هي مجموعة من التيارات ضمن اليهودية الحاخامية الأرثوذكسية، ويُطلق على أتباعها اسم "الحريديم"، ومفردها "حريدي"، من الفعل "hared" في العبرية يعني "ارتعد"، وهو مستمد من سفر إشعياء (66، 5): "اِسْـمَعُوا كَلاَمَ الرَّبِّ أَيُّهَا الْمُرْتَعِدُونَ مِنْ كَلاَمِهِ". يسـتخدم المصـطلح العبري "حريديم" بدلاً من "متشـددين أرثوذكس" لأن هذا هو المصـطلح الذي يسـتخدمه أفراد المجتمع للإشـارة إلى أنفسـهم، ولأنه تصنيف أوسع لا يشمل فقط مجموعات أوروبا الشرقية(i).

نشأ المجتمع الحريدي من التيار الأرثوذكسي في المجر بأوروبا خلال القرن التاسع عشر، ويمثل تطورٌ حديث في المجتمع اليهودي (الأشـكناز)، بين الحسـيديم (أي الورعين)، والليتوانيين-المتناغديم (الذين أُطلق عليهم فيما بعد الليتوانيون). فقد تطورت الحركة الحسيدية في أوروبا الشرقية مع نهاية القرن الثامن عشر. وانتشرت بشـكلٍ رئيسي في بولندا ومنطقة الاسـتيطان في الإمبراطورية الروسـية خلال القرن التاسـع عشر، واجتذبت العديد من الأتباع، وأصـبحت حركةً روحيةً واجتماعيةً جماهيريةً مهمةً في المجتمع اليهودي، ولا تزال حاضرةً وقويةً في المجتمع اليهودي المعاصر، واشـتق مصـطلح "الليتوانيين" من المنطقة التاريخية والجغرافية التي ترسخت فيها معارضة الحركة الحسيدية بقوة(ii).

أما اسم "ميتنادغيم"، الذي يعني حرفيًا "المعارضون"، فيعود إلى صراع هذه الجماعة ضد الحسيدية، أي أن هذه هوية جماعية قائمة على نفي جماعة منافسة، ويتألف كل من هذين التيارين، وخاصةً التيار الحسيدي،

من العديد من الجماعات والجماعات الفرعية - ما يقرب من 100 جماعة في إسرائيل وحدها. تتعلق الاختلافات الجوهرية بين الليتوانيين والحسيديين بأفكارهم حول أهم القيم في اليهودية، وهياكلهم القيادية ومصادر سلطتهم، بالإضافة إلى أهمية القيادة الكاريزمية؛ وخصائص الحياة المجتمعية(iii).

ثانيا : التيارات المعاصرة في اليهودية الحريدية:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، برز تيار حريدي جديد في إسرائيل: الحريديم المزراحيون، أو الحريديم السفارديون، واندمج هذا التيار في حركة اجتماعية وعالم متميز بمضمونه الديني والثقافي الخاص، وكان حزب شاس جناحه السياسي الرئيسي. هذا الشكل من أشكال اليهودية الحريدية يختلف عن نظيره الأشكناز في كثير من النواحي، ولكنه مع ذلك يتميز بخصائص حريدية قوية(iv).

وتوجد عدة معايير رئيسية تُميز الحريديم عن الطوائف اليهودية الأخرى، ومنها **ما يلي:**

- الالتزام الصارم بالشريعة اليهودية.
- التركيز بشكل خاص على دراسة التوراة، وخاصة التلمود البابلي، من قِبل الرجال.
- الاحترام والطاعة المطلقة للسلطة الدينية.
- المعارضة للأيديولوجية للصهيونية، فالمعتقد الحريدي ينكر شرعية الدولة اليهودية حتى مجيء المسيح.
- معارضة متفاوتة للحداثة، ورفض الانفصال المتعمد عن الجماعات العلمانية.
- أهمية الحكماء والسلطة الحاخامية، و حقيقة أن طاعة الحريديم تتجاوز الهالاخاه (الشريعة اليهودية) لتشمل جميع جوانب الحياة اليومية. ويتجلى هذا الالتزام أيضًا في المظهر التقليدي الذي يُميز الحريديم عن العالم العلماني المحيط بهم(v).

ثالثاً : رفض الحريديم الخدمة في الجيش الإسرائيلي في السياق الديني:

تُعتبر الخدمة العسكرية في إسرائيل واجبًا مدنيًا، فالمشاركة في التجنيد في جوهرها تدل على الاستعداد للانخراط في الجماعة والاعتراف بهم كمواطنين إسرائيليين. لذلك فإن الحالة في إسرائيل مختلفة عن دول أخرى لكون الدولة اليهودية قد قامت على أساس ديني أيدلوجي، فهي أكثر من مجرد خدمة عسكرية، وأكثر من مجرد اعتراف بالقانون كمجموعة من القواعد الملزمة التي تُنشئ هوية جماعية، إنها تجديد للعقد المدني، حيث يوافق المواطنون على التنازل عن جزء من استقلاليتهم مقابل المشاركة في الجماعة، وما توفره من حقوق ومزايا.

من هذا المنظور، يُنظر إلى رفض المجتمع الحريدي قبول التجنيد على أنه خرقًا صارخًا للعقد المدني من جانب المجتمع الحريدي، في حين يُطلب من جميع المواطنين اليهود الإسرائيليين، رجالاً ونساءً، ممن يتمتعون بلياقة بدنية للخدمة، التضحية بالوقت والصحة، وأحيانًا بحياتهم، من أجل الجميع، بينما تُعفى النساء الحريديات من الخدمة، ويمكن للرجال الحريديين تأجيل خدمتهم (مما يؤدي عادةً إلى إعفاءات لاحقًا). ومع ذلك، لا يزالون يتمتعون بجميع حقوق المواطنين المتساوين(vi).

وقد اعتُبر إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية الإلزامية، وسيلةً لإنقاذ عالمٍ زائل ذي قيمة ثقافية وتاريخية "للمجتمع اليهودي(vii)، وكان للحاخامات هدفان وراء موقفهم من هذه القضية: أولاً، سعوا إلى إنقاذ "مجتمع الطلاب الدينيين" الذي كان موجودًا في أوروبا الشرقية، من خلال تكريس مسار تعليمي

مستمر لدراسات التوراة لا ينقطع بالخدمة العسكرية ، و ثانيًا: التحفظات الشديدة بشأن الفجور العلماني الذي قد يتعرض له المجندون المتدينون(viii).

رابعاً: التعامل السياسي مع مسألة الحريديم والجيش (مرحلة المهادنة):

تعود جذور مسألة تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي لما قبل تأسيس دولة إسرائيل، ففي عام 1947م، ركّز بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية آنذاك على تأمين دولة يهودية في رسالة إلى الاتحاد العالمي الأرثوذكسي المتشدد (أغودات إسرائيل) بتاريخ 19 يونيو 1947، حدّد بن غوريون، الجوانب المهمة و التنازلات التي كان مستعدًا لتقديمها لإرضاء الحريديم، بالنسبة لحرمة يوم السبت، والكوشير والشئون الزوجية واستقلال التعليم. ولم يكن أمام بن غوريون خيار سوى البحث عن الجناح السياسي للحريديم لإبرام صفقة، وكان حزب " أغودات إسرائيل" أول حزب سياسي يمثل الحريديم في إسرائيل(تأسس الحزب عام 1912م في ألمانيا، وكان هدفه الأساسي معارضة الحركة الصهيونية، التي اعتبر الحريديم أهدافها السياسية والقومية تهديدًا لليهودية الدينية) . لكن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكل ما أثير عن المحرقة، خفتت حدة حماسة أغودات إسرائيل المعادية للصهيونية، لكنها لم تدعم الحركة الصهيونية، لأن المعتقد الحريدي ينكر شرعية الدولة اليهودية حتى مجيء المسيح(ix).

أما بعد قيام دولة إسرائيل ، فقد خشيت القيادة الحريدية من التجنيد الإجباري، وبدأت منذ مارس 1948م جهودًا لإعفاء طلاب المدارس الدينية (اليشيفا) من التجنيد، وقد ساعدهم في ذلك قادة الصهاينة المتدينون، وفي مناشدة لديفيد بن غوريون، أوضح تحالف من القادة الأرثوذكس والمتدينين المتشددين أنه في أعقاب المحرقة، كانت هناك حاجة لإعادة بناء كادر من علماء التوراة (تالميدي هاخاميم)، وتحديدًا في إسرائيل، وبالتالي يجب إعفاء العلماء من الخدمة. وافق بن غوريون على تأجيل - وليس إعفاءً - لـ 400 طالب(x)، تم تنفيذ الترتيب، القائم على مفهوم "التوراة هي مهنته"، من خلال لائحة وزارة الدفاع.

في العام التالي لإقرار "قانون الخدمة العسكرية"، فعّل دافيد بن غوريون البند الثاني عشر من القانون لمنح إعفاء من الخدمة العسكرية لطلبة المدارس الدينية، غير أن بن غوريون، وبعد مرور عقد من الزمن، أعرب عن رغبته في إعادة النظر في هذا الإعفاء، وذلك في ظل الزيادة الملحوظة في أعداد المنتمين إلى التيار الديني. وفي عام 1958م، اتخذت وزارة الدفاع، تحت إدارة شمعون بيرس، خطوة نحو تقييد هذا الإعفاء، بحيث اقتصر على الطلاب المنخرطين فعلياً في الدراسة الدينية، مع التأكيد على أن من يتوقف عن الدراسة قبل بلوغه سن الخامسة والعشرين سيكون عرضة للتجنيد الإجباري في الجيش(xi).

لاحقًا، وخلال ستينيات القرن الماضي، التحق بعض الأعضاء بالخدمة العسكرية في وحدات مخصصة للفتيان الحريديم الذين لم يروا أنفسهم علماء، والذين اعتقدوا أنهم قادرون على النجاح في وحدة "دينية" بالجيش. ومع ذلك، ومع تحول مجتمع العلماء إلى القاعدة في العالم الحريدي (خاصة منذ السبعينيات)، نُظر إلى الأفراد الذين اختاروا الخدمة في الجيش نظرة سلبية، واعتُبروا تخليًا عن النهج الحريدي الصحيح (xii).

في الثمانينات من القرن الماضي ، صدر قانون خدمة الأمن [النسخة الموحدة] لعام 1987م الذي يخول وزير الدفاع بتأجيل أو إعفاء المواطنين من الخدمة العسكرية لأسباب محددة، وكذلك "لأسباب أخرى" مما فتح المجال لتوسيع نطاق الإعفاءات (xiii).

خامساً: مسألة الحريديم والجيش خلال الربع الأول من القرن الحالي (مرحلة التصادم)

استمرت مسألة إعفاء الحريديم من التجنيد في الجيش بين الشد والجذب منذ قيام إسرائيل وحتى عام 1998م، لكنها كانت في مجملها مرحلة مهادنة كما سبق أن أوضحنا، أما خلال تسعينيات القرن الماضي، فقد بدأت مؤشرات التصعيد، مع تصاعد الاستياء العام من عدم مشاركة الحريديم في الجيش ، ما أضطر المحكمة العليا لتصدر قرارًا يقضي بأن الإعفاء غير قانوني، واستندت المحكمة في قرارها إلى أن وزير الدفاع لم يكن يملك صلاحية إعفاء جميع طلاب المدارس الدينية، بل منح إعفاءات فردية فقط(xiv). كما أدى الاستياء واسع النطاق من عدم المشاركة في الجيش إلى إنشاء " لجنة "طال" -نسبةً إلى رئيسها القاضي "تسفي طال" ، للنظر في إعفاءات الحريديم من الجيش. وواجهت هذه اللجنة مقاومةً داخل المجتمع ، حيث عبرت العديد من الأحزاب السياسية عن معارضتها للموقف الرسمي بشأن الإعفاءات العسكرية، وبلغت هذه المعارضة ذروتها في عام 2003 عندما فاز حزب شينوي آنذاك بـ 15 مقعدًا في البرلمان الإسرائيلي، وأصبح ثالث أكبر حزب في الكنيست. واستهدفت أجندة شينوي الرئيسية ما اعتبرته معاملةً تفضيليةً من الدولة للقطاع الحريدي ومؤسسات المدارس الدينية. وبناءً على ذلك، سعوا إلى تقليص دعم الدولة للنظام التعليمي الحريدي، وخفض رواتب طلاب المعاهد الدينية، وإلغاء الإعفاءات العسكرية (xv). وبناءً على ذلك، أوصت اللجنة بأن يقرر طلاب المعاهد الدينية في سن الرابعة والعشرين ما إذا كانوا يريدون البقاء في المعاهد الدينية أو الحصول على عمل بعد فترة قصيرة من الخدمة العسكرية أو المدنية، لكن معظم السلطات الحريدية اعتبرت هذه التوصيات تهديدًا لوجود المجتمع ذاتهxvi.

بعد نشر التوصيات (لجنة طال) ، دعت معظم السلطات الحريدية طلاب المعاهد الدينية إلى تكريس أنفسهم للواجبات المقدسة فقط وتجاهل النداءات المتكررة من الدولة، وذكّرت ملصقات الشوارع ("الباشكيفيل") في الأحياء الحريدية طلاب المدارس الدينية بأن مُثُل المجتمع تُعارض مطالب الدولة. بعد نشر التقرير، أعلن أحد الملصقات بشكلٍ دراماتيكي: "إن صرخة أرواح الصبية، المُغراة بالإبادة في الجيش، ترتفع إلى السماء. الآباء التعساء يبكون وينتحبون على أرواح أبنائهم الأحباء المحاصرين. من السماء، نحن مدعوون للعمل بكل قوتنا من أجل أرواح إسرائيل، حتى لا تُدمر في الجيش"(xvii).

أصبح قرار "لجنة طال" مادة صراع قانوني في المحكمة الإسرائيلية العليا، على اعتبار أنها "كرَّست عدم المساواة"، وهو ما دفع المحكمة العليا في عام 2006م إلى تبني وجهة نظر ترى أن القانون "يمس الحق في المساواة" بحيث وضعت الحكومة الإسرائيلية أمام خيار إمّا تعديله وإما تمديده، وهو ما أقدمت عليه بأمرٍ طارئ لمدة خمس سنوات، بقيت تتجدد، إلى أن قررت المحكمة العليا في 2012م إلغاء قرارات "لجنة طال"، وهو ما قاد إلى صياغة أول قانون تجنيد إسرائيلي ينص على عدم إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية، وأُقر القانون الذي جرت صياغته في 2014م بمبدأ "الخدمة الإلزامية للجميع" مع إعطاء المتدينين إمكانية الاختيار بين خدمة عسكرية مقلصة (24 شهراً) وخدمة مدنية لمدة سنة ونصف مع إعفاء 1500 طالب كل عام من الخدمة، والأهم هو الربط بين ميزانيات المدارس الدينية التي تتلقاها من الدولة والتزامها تنفيذ قانون التجنيد(xviii).

منذ 2017م، أخفقت الحكومات المتعاقبة في التوصل إلى قانون توافقي بشأن تجنيد الحريديم، بعد أن ألغت المحكمة العليا قانونا شُرّع عام 2015، وقضى بإعفائهم من الخدمة العسكرية معتبرة أنه يمس بـ"مبدأ المساواة"(xix). ويُعفى اليوم حوالي ثلث سكان إسرائيل، من العرب والحريديم، من الخدمة العسكرية الإلزامية، ولا يخدم في قوات الاحتياط سوى أقلية منهم، والتي أصبحت عمليًا قوة شبه تطوعية. وبالتالي،

فإن نموذجي "الأمة المسلحة" و"جيش الشعب" ينطبقان اليوم فقط على السكان اليهود العلمانيين والقوميين المتدينين. أما فيما يتعلق بخدمة الاحتياط، فهو ينطبق على جزء منهم فقط(xx) .

سادساً: المؤسسات الإسرائيلية وقضية الحريديم خلال الفترة الراهنة (2024/ 2025):

موقف المحكمة العليا

استمر الجدل في المجتمع الإسرائيلي وتزايدت حدته خلال العامين الماضيين، حيث أثار قرار الحكومة الإسرائيلية ضجة كبيرة، وقدّمت جماعات مناهضة للحكومة، مثل "إخوان السلاح"، التماسًا ضدها. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت المحكمة العليا سلسلة من جلسات الاستماع أسفرت عن حكمين. في الحكم الأول، الذي صدر في نهاية مارس 2024م، أصدرت المحكمة أمرًا مؤقتًا أوقفت تحويلات التمويل الحكومي إلى المعاهد الدينية التي لا يخدم طلابها في الجيش. ووفقًا للمحكمة، فإنه في غياب أساس معياري لعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية اعتبارًا من 1 أبريل 2024، لم تعد هناك أي سلطة لتحويل أموال الدولة إلى المدارس التي لم يحصل طلابها على أي تأجيل للخدمة(xxi) .

ثم صدر الحكم الثاني بعد ثلاثة أشهر فقط من الحكم الأول. في 25 يونيو 2024م، حيث قضت المحكمة بأنه في غياب تشريع محدد، يجب على الجيش تجنيد الحريديم، داعيةً الحكومة إلى التصرف وفقًا للقانون، حيث أعلن القضاة عدم قانونية قرار الحكومة رقم 628: بما أن وزير الدفاع لا يملك سلطة إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، فإن الحكومة لا تملك سلطة قانونية لإصدار تعليمات للوزير بذلك. في الحكم، لم تُشر المحكمة مباشرةً إلى النساء الحريديم، مما يُشير إلى أنه من غير المُرجّح أن يخضعن للحكم أيضًا(xxii).

عيّنت المحكمة جيش الدفاع الإسرائيلي الجهة المختصة لبدء تجنيد ما يقرب من 63 ألف شاب حريدي. ومع ذلك، لم تُقدّم المحكمة تعليمات مُحدّدة حول كيفية القيام بذلك. وعقب صدور الحكم، أمر النائب العام بهاراف ميعارة جيش الدفاع الإسرائيلي بتجنيد 3000 حريدي فورًا. وكان هذا هو الرقم الذي قدّمه جيش الدفاع الإسرائيلي كهدف واقعي لعام 2024م. وسيُضاف هذا العدد إلى متوسط عدد الحريديم المُجنّدين في السنوات الأخيرة، والذي يُقدّره جيش الدفاع الإسرائيلي بحوالي 1800 شخص سنويًا. مع ذلك، هذا العدد هو العدد الأولي، إذ من المتوقع أن يكون التجنيد الإجباري أوسع نطاقًا. وفي 18 يوليو 2024م، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق "غالانت" تعليماته لجيش الدفاع الإسرائيلي بإرسال 3000 أمر تجنيد لأفراد المجتمع الحريدي على ثلاث دفعات، بدءًا من الأسبوع التالي (xxiii).

موقف الكنيست

كافح الكنيست لتنظيم القضية بشكل متوازن، وبطريقة تُرضي كل من المحكمة العليا وطلبات الأحزاب الحريدية، التي غالبًا ما كانت جزءًا من الائتلافات الحكومية على مر السنين. من عام 2017 م إلى عام 2023م، بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهد ذهاب الإسرائيليين إلى صناديق الاقتراع خمس مرات في أربع سنوات، وتعاملت المحكمة العليا مع مطالب الحكومة بمرونة وأرجأت الموعد النهائي لصياغة مشروع قانون جديد، مما يسمح لوزير الدفاع بتأجيل إعفاء الحريديم. ففي 30 يونيو 2023، انتهى العمل بقانون الخدمة العسكرية لعام 2014م، وهو آخر قانون إعفاء صادق عليه الكنيستxxiv.

صوت الكنيست يوم 11 يونيو2024م لصالح مشروع قانون التجنيد الذي سعى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لتمريره لإعفاء اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية، وقد صوت لصالحه 63 نائبا بينما عارضه 57،

وتم إحالة مشروع القانون إلى لجنة الخارجية والأمن لمزيد من المداولات والبحث والتصويت في القراءتين الثانية والثالثة، حتى يصبح قانوناً نافذاً، واعترافًا من الحكومة بعجزها عن صياغة تشريع جديد قبل الموعد النهائي، أمرت الحكومة، بموجب القرار رقم 628 الصادر في 25 يونيو 2023م، وزير الدفاع الاسبق يوآف غالانت بعدم تجنيد الحريديم حتى 1 أبريل 2024م(xxv)، بالرغم من معارضته لإعفاء الحريديم من التجنيد في الجيش، والتي كانت سبباً لإقالته فيما بعد.

موقف المؤسسة العسكرية

بذل جيش الدفاع الإسرائيلي جهودًا لزيادة عدد الحريديم في صفوفه، و كان الهدف هو تحقيق أهداف التجنيد المنصوص عليها في القوانين، وتحسين وضع تقاسم الأعباء، وبالتالي الحفاظ على نموذج "جيش الشعب". لكن هذه الجهود باءت بالفشل. غير أن الاحتياجات لتجنيد الحريديم تزايدت مع أحداث السابع من أكتوبر2023م، ودار النقاش العام حول الخدمة العسكرية الحريدية حول مسألة المساواة في تقاسم الأعباء الوطنية، أي الحاجة إلى توزيع العبء الأمني بشكل أكثر عدلاً بين جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي. وقد أجبرت بداية الحرب، وما تلاها من ملاحقات، إسرائيل وجيش الدفاع الإسرائيلي على تغيير نهجهما تجاه تعزيز القوات بشكل كبير. فقبل السابع من أكتوبر2023م، كان مفهوم الدفاع يعتمد بشكل شبه كامل على الإنذار المسبق من جهاز المخابرات الإسرائيلي، مع قوة دفاعية محدودة على الحدود لإحباط هجمات محددة الهدف. أثبت السابع من أكتوبر أن إسرائيل لم تعد قادرة على الاعتماد كليًا على هذه الإجراءات. ولمعالجة الوضع الراهن والمستجد في إسرائيل.

ردًا على ذلك، رصّ الحريديم صفوفهم، ظاهريًا على الأقل، وأبدوا معارضة عارمة للتجنيد الإجباري. ويتجلى ذلك جليًا في أوساط القيادة، التي تعارض التجنيد الإجباري حتى للحريديم غير المنخرطين في دراسة التوراة، وفي أوساط عموم الحريديم. وتُظهر الاستطلاعات أنه حتى في خضم الحرب، تُعارض أغلبية كبيرة من الحريديم التجنيد الإجباري، وأن أغلبية مطلقة منهم غير راغبة في التجنيد. ويشير تباين الآراء بين الحريديم وعامة الناس حول هذه القضية إلى تصاعد التوتر حول تجنيد الحريديم، والذي قد يتحول إلى صراع فعلي.

ففي الوقت الراهن (منتصف 2025م) لا يخدم في الجيش فعليًا سوى ما يزيد قليلاً عن 10% من الحريديم المؤهلين للتجنيد في كل دورة تجنيد. ومن بين من يخدمون في "الأطر الحريدية"، كثيرون منهم من الحريديم السابقين أو غير الحريديم(xxvi).

وفقاً للعقيد أفيغدور ديكشتاين، رئيس فرع الحريديم في مديرية شؤون الموظفين بالجيش الإسرائيلي، لجنة الشؤون الخارجية والأمن ، أنه قد أطلع الكنيست على أن من بين 18,915 أمر تجنيد صدر مؤخراً، استجاب 232 من الحريديم فقط، بينما تجاهل 1,840 شخصاً الاستدعاءات، وأُعلن عن 962 شخصاً كمتهربين من التجنيد، وأُعفي 68 شخصاً لأسباب مختلفة"، وأشار ديكشتاين إلى أن الجيش حدد هدفًا بتجنيد 4800 جندي من الحريديم في عامي 2024 و2025، لكنه لم يُجنّد سوى 1721 جنديًا، ووفقًا لبيان الكنيست، فإن "هذا العدد غير كافٍ ولا يُلبي الحاجة العملياتية الملحة". فقد واصل الحريديم، الذين يُشكلون حوالي 13% من سكان إسرائيل البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، احتجاجهم على التجنيد الإجباري عقب صدور حكم من المحكمة العليا في 25 يونيو 2024م، يقضي بتجنيدهم ووقف تمويل المدارس الدينية التي يرفض طلابها الخدمة(xxvii).

سابعاً: القوة السياسية للحريديم وأهميتها لمستقبل إسرائيل:

الوزن البشري .

يُعد معدل نمو السكان الحريديم في إسرائيل الأعلى مقارنةً بالسكان في الدول المتقدمة، حيث يبلغ حوالي 4% سنويًا، وتتمثل العوامل الكامنة وراء هذا النمو السريع بشكل خاص في ارتفاع معدلات الخصوبة، ومستويات المعيشة والطب الحديثة، ومتوسط سن الزواج الصغير، والأعداد الكبيرة من الأطفال لكل أسرة. ونتيجةً لذلك، فإن السكان الحريديم في إسرائيل صغار السن مرتفعة، حيث تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن 20 عامًا حوالي 60%، مقارنةً بنسبة 31% من إجمالي سكان إسرائيل.

في عام 2023م، بلغ عدد السكان الحريديم حوالي 1,335,000 نسمة، بزيادة عن 750,000 نسمة في عام 2009م، ويشكلون 13.6% من إجمالي سكان إسرائيل. ووفقًا لتوقعات المكتب المركزي للإحصاء، من المتوقع أن يصل حجمهم النسبي إلى 16% في عام 2030، وأن يصل عددهم إلى مليوني نسمة في عام 2033م(xxviii).

الوزن السياسي .

منذ قيام الدولة الإسرائيلية وعلى مدار العقود السبع الماضية، كان الحريديم أكثر شركاء الائتلافات الحكومية ثباتًا واعتمادية، ونتيجةً لذلك، انتقلوا من هامش المجتمع الإسرائيلي إلى مراكز السلطة، ورافق هذه العملية ما يُعرف بالصهينة لغالبية المجتمع الحريدي. أصبح البعد المناهض للصهيونية في الحزب الحريدي الآن هامشيًا. على سبيل المثال، قبل بضع سنوات فقط، رفضت الأحزاب الحريدية تولي مناصب وزارية في حكومة صهيونية، واليوم، هم وزراء في الحكومة الإسرائيلية، ولم تعد الأحزاب الحريدية تروج لمصالحها الخاصة فحسب، بل إنها اليوم أيضًا، وبطرق عديدة، تحل محل المجتمع الصهيوني الديني السابق، ترى نفسها حامية ليهودية الدولة، ومن نتائج الخطاب الحالي حول مشروع حكومة نتنياهو الإصلاح القضائي تنامي الوعي بعواقب كل قرار حكومي على هوية البلاد المستقبلية(xxix).

حالياً، يمثل حزبا "شاس" و"يهدوت هتوراه" اليهود المتدينين في الحكومة، ويطالبان باستمرار بإعفاء "الحريديم" من الخدمة العسكرية، فقد حرضوا أنصارهم على تمزيق التجنيد الإجباري، وفي حال عدم السماح لهم بتعلم التوراة فإنهم سيسافرون إلى الخارج، فهم لم يأتوا إلى إسرائيل ليكونوا علمانيين على حد زعمهم، وطلبوا من طلاب المدارس الدينية. بأن يكونوا أقوياء، وألا يذهبوا إلى الجيش، ووصفوا أمر التجنيد الإجباري بأنه حرب على عالم التوراة في الصحف الموالية لتلك الأحزاب(xxx).

وهدد كلا الحزبين في أكثر من مرة بإسقاط حكومة بنيامين نتنياهو احتجاجًا على فشل الحكومة في إقرار قانون يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، تعبيراً عن شعورهم بالإحباط من فشل الحكومة في إقرار مشروع قانون، فيدعون أنهم لا يمكنه أن يكون جزءًا من حكومة" تُحوّل الحريديم إلى مجرمين(xxxi).

ثامناً : الحريديم وملامح اتساع الشرخ المجتمعي والسياسي بعد السابع من أكتوبر 2023م:

كشفت هجمات السابع من أكتوبر2023م والحرب التي تلتها عن تصدعات عميقة في المجتمع الإسرائيلي، أبرزها غياب شبه كامل لمجتمع الحريديم عن المشهد الوطني، قد تُشكل هذه اللحظة نقطة تحول تاريخية في العلاقات بين المجتمع الإسرائيلي السائد ومجتمعه الأرثوذكسي المتطرف. ومع ذلك، يبدو أن جهود المجتمع الحريدي للتضامن مع عامة السكان الإسرائيليين كانت ظاهرة عابرة لم تُفضِ إلى تغيير دائم (قُدّم 3000 من

الحريديم طلب للانضـمام إلى الجيش في الأيام الأولى من أكتوبر لأداء مهام غير قتالية- المبادرات العديدة التي قادها الحريديم لمساعدة الجنود والمدنيين من خلال طهي الطعام وتقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك مساعدة مئات العائلات في تشييع الجنازات- الدعاء الكثير لنجاح جيش الاحتلال الإسرائيلي في هذه الحرب في المجتمعات الحريدية).

لكن الصـــورة التحليلية الأوســـع لهذه المبادرات لم تغير من واقع أزمة الحريديم في نظر المجتمع الإسرائيلي، فوفقًا للدكتور جلعاد ملاخ من معهد الديمقراطية الإسرائيلي، فقد تطوع الحريديم وارتادوا مراكز التجنيد في الجيش، مع الأخذ في الاعتبار أولاً، وقعت هذه الحوادث تحديدًا في الأشـــهر القليلة الأولى التي تلت 7 أكتوبر. ثانيًا، كان معظم الراغبين في التجنيد في الجيش من الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 28 عامًا، وليس من هم في ســـن 18 عامًا والقادرين على الخدمة في وحدات قتالية يحتاجها الجيش حقًا، في ظل حاجة ملحة من جيش الدفاع الإسرائيلي لمزيد من القوى العاملة، ورفض قاطع من الأحزاب الحريدية الموافقة على مثل هذه الخطوة.(xxxii)

وضح أن رد فعل القيادة الحريدية على هذه الأزمة (عملية طوفان الأقصى) قد اتسم بغياب واضح للتضامن مع من يخدمون في الخطوط الأمامية (الإسرائيليون العلمانيون والمتدينون الصـهاينة) ، بينما حافظ المجتمع الحريدي على عزلته إلى حد كبير، يدفع اليهود العلمانيون والقوميون تكلفة الحرب على غزة وما تبعها من حرب في لبنان وكذلك ضد سوريا بعد سقوط نظام الأسد ، وضد الحوثيين في اليمن إلى جانب الضربات التي وجهت لإيران في أكثر من موضـع وقامت إيران بالرد عليها. وليس أدل على ذلك بأن قرابة 66 ألف شـاب من المتدينين حصـلوا على إعفاء من الخدمة العسـكرية خلال العام 2024م . وسـط بيئة أمنية يشـوبها الخوف والقلق في إسرائيل، حيث تواصـــل الغالبية العظمى من العائلات الحريدية روتينها اليومي، حيث لم يلتحق العديد من الحريديم بالقتال؛ بل تجاهلوا دعوات الإسرائيليين للانضـــمام إلى القتال، بل وفي بعض الحالات، ردّوا بالتقليل من شـأن مسـاهمة الجنود، مروّجين بدلاً من ذلك لفكرة أن نجاح جيش الدفاع الإسرائيلي يكمن فقط في فضـــل من يتعلمون التوراة. كما عمل الســـياســـيون الحريديم على تأمين إعفاءات قانونية لطلابهم وتعميق الحوافز الاقتصادية لعدم الخدمة(xxxiii).

وسـياسـياً، هناك شرح سـياسي بين الأحزاب الممثلة للحريديم والقاعدة الشـعبية لهذه الأحزاب، حيث يواجه حزبا شـاس ويهودت هتوراة اسـتياءً متزايدًا من الجمهور الحريدي، رغم إدانة قادة الحزبين لقرارات المحكمة العليا، إلا أن امتناعهم عن التهديد منذ بداية الأزمة بالانســحاب من الحكومة أثار غضـــب شريحة من الحريديين. في 30 يونيو 2024م، وخلال احتجاج عنيف شـــارك فيه آلاف الحريديم احتجاجًا على قرار المحكمة، تعرض زعيم حزب يهودت هتوراة ووزير الإسـكان، إسـحاق غولدكنوبف، لهجوم بالحجارة من قبل متظاهرين حريديم. ويُعد هذا أحدث دليل على تفاقم الخلاف بين الحزبين الحريديين وجمهورهما، الذي ينظر إليهما بشـــكل متزايد على أنهما متواطئان مع الحكومة ومســـتعدان للتنازل عن دراســـة التوراة للبقاء في السلطة.(xxxiv).

وإلى جانب أزمة التجنيد فإن الضربة الأشد على الإطلاق التي تلقتها ميزانيات المعاهد الدينية، والصعوبات في إيجاد حل حكومي للأزمة المالية في التعليم المستقل، وإلغاء القانون الحاخامي، وإضعاف مؤسسة الحاخامية الكبرى ونقص تعيينات الحاخامات الرئيســـيين، وفوق كل ذلك، المماطلة والجمود في كل ما يتعلق بحل أزمة السكن الحريدية، وتكاليف المعيشة الباهظة للطبقات الأضعف.

تاسعاً: الحكومة الإسرائيلية الحالية وكيفية استغلال مسألة الحريديم:

رغم التحالف القائم بين الحكومة الحالية في إسرائيل بزعامة نينتاهو وأحزاب الصهيونية الدينية والأحزاب الممثلة للحريديم ، و الاستجابة للعديد من طلبات الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة خلال العامين الماضيين، كما يتضح من تعديل ميزانية الحرب لعام 2024 الذي فرض تخفيضات في جميع القطاعات تقريبًا باستثناء المدارس الأرثوذكسية المتشددة، إلا أن الواقع السياسي والأمني والعسكري الذي فرضته حرب غزة ولبنان والتوترات الاقليمية التي وضعت إسرائيل نفسها في قلبها واعتبرت أنها تحارب على ست أو سبع جبهات (حسب تصريحات مسئوليها المتكررة) قد ألقى بظلاله على العلاقة القائمة بين الليكود والأحزاب اليمينية بشكل عام وأحزاب الحريديم بشكل خاص.

تتزايد المخاوف بين نواب الأحزاب الممثلة للحريديم بشأن قدرة الحكومة على الاستمرار في تلبية مطالبهم الإستثنائية لكونها (محل اعتراض مجتمعي ومؤسسي) . مثل مشروع قانون الحاخامات المدعوم من حزب شاس - والذي يهدف إلى توسيع نفوذ الحاخامية الكبرى ووزارة الخدمات الدينية في تعيين حاخامات البلديات.(xxxv).

أمام هذه التحديات يحاول الإئتلاف الحكومي الحالي بقيادة نتنياهو السيطرة على هذا الوضع من خلال استراتيجية متعددة الأبعاد ، يمكن استنباطها من خلال ما يلي:

استخدام المصطلحات الدينية والرموز التوراتية: سعى بنيامين نتنياهو تأطير المسألة في إطار عقائدي يتجاوز النقاش القانوني أو الدستوري، فكثيرًا ما يستخدم نتنياهو نصوصًا من التوراة في خطاباته وتصريحاته العامة خاصة تجاه أزمة تجنيد الحريديم، لربط التجنيد بالخدمة الروحية، وخلق مشروعية لاستمرار الإعفاءات. فعلى سبيل المثال عندما التقى نتنياهو مع قادة من حزب "يهدوت هتوراة" لمناقشة قانون التجنيد في مارس 2024م ، أكد خلال الاجتماع على التزامه بحماية طلاب التوراة، مشيرًا إلى أنهم "حماة الروح" للشعب اليهودي(xxxvi).

استدعاء خطاب الهوية والانقسام المجتمعي. لإظهار أن إجبار الحريديم على الخدمة هو جزء من حرب ثقافية ضد اليهودية التقليدية. فعلى سبيل المثال أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي أن جيش الدفاع الإسرائيل أوقف أوامر التجنيد الإجباري، التي أصدرها سلفه يوآف غالانت، والبالغ عددها 7000، من أجل "الحفاظ على عالم التوراة، وهو أمر بالغ الأهمية لهوية إسرائيل كشعب وكدولة. وأنه سيبذل قصارى جهده لمنح اليهود المتشددين دينيًا غطاءً داعمًا يضمن قدرتهم على أداء مهامهم في جيش الدفاع، إلى جانب الحفاظ على نمط حياتهم الديني"(xxxvii).

ضبط لعبة التوازنات الداخلية . شكّلت أزمة تجنيد الحريديم في إسرائيل محوراً سياسياً حساساً استثمره بنيامين نتنياهو ضمن استراتيجياته لضمان استقرار الائتلاف الحكومي واستمراره في الحكم. فالقضية ليست مجرد خلاف قانوني أو ديني، بل تحمل أبعاداً سياسية عميقة تتعلق بإدارة التوازن بين مكونات اليمين الإسرائيلي، خاصة بين الأحزاب الدينية الحريدية وحلفائه من التيار الصهيوني القومي والعلماني ، فقد اعتمد نتنياهو على إبقاء الأزمة في حالة من "الإدارة المؤجلة" أو "المضبوطة"، بحيث تظل ورقة ضغط تُستخدم عند الحاجة لضبط شركائه، دون التورط بحلول جذرية قد تهدد وحدة الائتلاف. ففي أكثر من محطة، تعمّد نتنياهو تأجيل التصويت على قوانين التجنيد أو إحالتها للمحكمة العليا أو للجان برلمانية طويلة الأمد، ما مكّنه من امتصاص الضغوط المتبادلة بين العلمانيين والحريديم. كذلك، وظّف نتنياهو الأزمة كورقة مساومة أمام

الأحزاب الحريدية التي تمثل جزءاً أساسياً من قاعدة حكمه، مقدماً لها ضمانات بعدم المساس بامتيازاتها مقابل التزامها بدعم استمرارية الحكومة وعدم التوجه لانتخابات مبكرة. كما استخدم الأزمة لتأجيج الخطاب الهوياتي، وتصوير نفسه كدرع يحمي الطابع اليهودي للدولة، مستثمراً المخاوف من انهيار التوازن الداخلي في المجتمع الإسرائيلي.

عاشراً: أزمة تجنيد الحريديم في إسرائيل : رؤية مستقبلية :

تتزايد الضغوط القانونية والسياسية داخل إسرائيل لإنهاء الوضع الاستثنائي الذي يتمتع به الحريديم ، فعلى مدار أكثر من عقد، اعتمد قادة الحريديم على دعم نتنياهو، الذي ضمن لهم الحفاظ على استقلالية مجتمعهم عن التيار الصهيوني السائد، من خلال استمرار نظام دولة الرفاه الخاصة بهم، والتي تتمركز حول المعاهد الدينية الممولة من الدولة والتي وفرت للطلاب الحريديم غطاءً قانونياً للتهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية. لكن التدخل المتزايد للمحكمة العليا وقراراتها التي قضت بعدم دستورية هذا الإعفاء باعتباره ينتهك مبدأ المساواة، دفعت الأحزاب الحريدية نحو التصعيد السياسي والسعي لإحداث تغيير جوهري في النظام القضائي، عبر الدفع نحو خطة إصلاح قضائي شامل تمنح الكنيست صلاحية تجاوز قرارات المحكمة العليا، خاصة في القضايا الحساسة مثل التجنيد، ما يثير نقاشاً واسعاً في الأوساط القانونية حول مخاطر تآكل الضوابط الديمقراطية وإضعاف استقلال القضاء.

وفي ظل فشل الكنيست - إلى وقت كتابة هذه السطور - في تمديد أمر استدعاء جنود الاحتياط للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، فإن أزمة تجنيد الحريديم في إسرائيل مقبلة على أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: بقاء الوضع الراهن دون تغيير مع مناورات من الأحزاب اليمينية.

وفق هذا السيناريو نتوقع مواصلة الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو إدارة أزمة تجنيد الحريديم عبر المراوغة السياسية وتأجيل الحسم القانوني، من خلال تجميد تنفيذ قرارات المحكمة العليا بحجج الحفاظ على وحدة المجتمع، ومنع الانقسام الداخلي، مع تقديم مشاريع قوانين مطاطية لا تضمن تطبيق التجنيد الإجباري بشكل فعلي. هذا السيناريو يخدم مصلحة الأحزاب الحريدية التي ترفض المساس بنمط حياتها، والمزايا الممنوحة لها، ومنح الائتلاف الحاكم استقراراً مؤقتاً، إلا أن هذا السيناريو يهدد بزيادة التوترات مع المحكمة العليا، والصدام مع المدعية العامة التي تواجه هجوما حادا من وزراء حكومة بنيامين نتنياهو وأعضاء الكنيست، ومنظمات المجتمع المدني، ويعزز الشعور بعدم المساواة بين مكونات المجتمع الإسرائيلي.

السيناريو الثاني: إخضاع الحريديم للتجنيد الإلزامي واندلاع أزمة سياسية

وفق هذا السيناريو نتوقع أنه في ظل تصاعد الضغوط القانونية، والطعون المستمرة أمام المحكمة العليا، قد تجد المحكمة نفسها مضطرة لإصدار قرار نهائي حازم يلزم الحكومة بتطبيق التجنيد الإجباري على الحريديم وفق جدول زمني صارم، هذا السيناريو سيؤدي إلى أزمة سياسية حادة قد تهدد وحدة الائتلاف الحاكم، مما سيؤدي إلى احتمال قوي في انسحاب الأحزاب الحريدية من الحكومة، وخلق حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، من جهة أخرى، سيُواجه القرار بمعارضة شديدة من الشارع الحريدي الذي قد يتجه نحو احتجاجات واسعة النطاق، مما يعزز مخاطر العنف الداخلي، وعلى المستوى السياسي قد تستغل المعارضة هذا الوضع، لطرح نفسها كمدافع عن دولة القانون في مواجهة الخضوع لابتزاز الأحزاب الدينية.

السيناريو الثالث: حلول وسط حول أزمة التجنيد.

في هذا السيناريو، قد تسعى القيادة السياسية في إسرائيل إلى التوصل إلى صيغة تسوية تضمن الحد الأدنى من الاستجابة لقرارات المحكمة، عبر إقرار قانون بإلزام الحريديم بالخدمة المدنية البديلة أو بفرض عليهم التجنيد بنسبة رمزية من الطلاب، بسن معين، هذه التسوية من المحتمل أن تقدم على أنها انتصار لكل الأطراف: للحريديم الذين سيحتفظون بامتيازاتهم الأساسية، وللمحكمة التي سيتم احترام قراراتها شكلياً، قد يعزز هذا السيناريو من استقرار الائتلاف اليميني، ويخفف من حدة التوتر الداخلي، لكنه لا يحل جذور الأزمة بل يؤجلها، ويكرّس حالة الازدواجية القانونية والاجتماعية في إسرائيل.

الخلاصة

تناولت الدراسة أزمة تجنيد الحريديم في إسرائيل من خلال تحليل ديناميات التحالفات السياسية للائتلاف اليميني الحاكم، مع التركيز على استراتيجيات التوظيف السياسي للخطاب الديني والرموز التوراتية، وأظهرت الدراسة مواقف الحريديم ومن يمثلهم في الحكومة الإسرائيلية من التجنيد، أن أزمة تجنيد الحريديم تحولت من قضية قانونية واجتماعية إلى معضلة سياسية، تدار كأداة تفاوض داخل النظام السياسي الإسرائيلي، حيث لعبت الأحزاب الحريدية دوراً محورياً في ابتزاز الائتلاف، مقابل ضمان استمرار امتيازات الإعفاء من الخدمة العسكرية، في ظل ما كشفت عنه حرب الإبادة على قطاع غزة في نقص الجنود وعدم استعداد الجنود الاحتياطيين لمعاناتهم من إعاقات نفسية واضطراب ما بعد الصدمة.

كما بينت الدراسة أن اليمين الحاكم، بقيادة نتنياهو، اعتمد نهجاً براجماتياً يقوم على تسويات ظرفية مع الحريديم، مع استثمار الخطاب الديني كغطاء لإضفاء شرعية على هذه التسويات، للحفاظ على حكومته من السقوط، وسط تخوفات حقيقية من داخل الوسط اليهودي على مستقبل الدولة إذا استمرت الأزمة، في ظل الحرب على الجبهات المتعددة التي تخوضها حكومة بنيامين نتنياهو من ناحية واتساع الشرخ المجتمعي من ناحية أخرى واحتمالات الإنزلاق الفعلي نحو الفوضى والاحتجاجات العنيفة.

المراجع:

[i] Yohai Hakak, Young Men in Israeli Haredi Yeshiva Education The Scholars' Enclave in Unrest, in Eliezer Ben-Rafael, Yosef Gorny and Judit Bokser Liwerant (Ed), Jewish Identities in a Changing World, Vol (19), Leiden: Koninklijke Brill NV,2012,p.3

[ii] Ted Merwin, Contemporary American Jewish Culture, in Alan T. Levenson (Ed), The Wiley-Blackwell History of Jews and Judaism, Malden: Blackwell Publishing Limited, 2012,p.523

[iii] Kimmy Caplan and Nissim Leon, Introduction: Haredim and Israel, Haredim in Israel,Israeli Haredim, in Kimmy Caplan and Nissim Leon (Ed), Contemporary Israeli Haredi Society Profiles, Trends, and Challenges, New York: Routledge Jewish Studies Series,2023,p.2

[iv] Ibid.,p.3.

[v] Yanyan Chen, Yong Li, The evolving dynamics of Haredi Judaism in Israel: Ideological shifts and political influences, HTS Teologiese Studies/Theological Studies 80(3), a10111. 16/10/ 2024
https://n9.cl/npjz2d Accessed 4/5/2025

[vi] Elisheva Rosman, Haredim and Conscription to the IDF: Perspectives, Perceptions, Prospects, in in Kimmy Caplan and Nissim Leon (Ed), Op.Cit.,p.91

[vii] Gideon Sapir, Daniel Statman, State and Religion in Israel A Philosophical-Legal Inquiry, Cambridge: Cambridge University Press, 2019,p.213

[viii] As'ad Ghanem, Ethnic Politics in Israel The margins and the Ashkenazi center, New York: Routledge,2010,p.85

[ix] Shannan Butler Adler, B.A. Israel's Haredim Effect: Theocracy in a Democratic State, A Thesis submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies, Washington, D.C.: Georgetown University,2014,p.18
https://n9.cl/jv6uh Accessed 5/5/2025

[x] Elisheva Rosman, Haredim and Conscription to the IDF: Perspectives, Perceptions, Prospects, in in Kimmy Caplan and Nissim Leon (Ed), Op.Cit.,p.92

[xi] عصمت منصور، تجنيد اليهود المتدينين.. قراءة تاريخية وصولاً إلى "7 أكتوبر"، موقع TRT عربي، 7 /3/ 2024، فقرة 7.
https://n9.cl/is8o4 Accessed 3/5/2025

[xii] Nurit Stadler, Edna Lomsky- Feder and Eyal Ben- Ari, Fundamentalist citizenships: the Haredi challenge, in Guy Ben-Porat and Bryan S. Turner (Ed), The Contradictions of Israeli Citizenship Land, religion and state, New York: Routledge,2011,p.143

[xiii] Gideon Sapir, Daniel Statman, Op.Cit.,p.213

[xiv] .Ibid.,pp.213-214.

[xv]Nurit Stadler, Edna Lomsky- Feder and Eyal Ben- Ari,Op.Cit.,p.144

[xvi] Gideon Sapir, Daniel Statman, Op.Cit.,pp.214-215

[xvii] Nurit Stadler, Edna Lomsky- Feder and Eyal Ben- Ari,Op.Cit.,p.144

[xviii] عصمت منصور، مرجع سابق، فقرة 10-11.

[xix] موقع الجزيرة نت، الأحزاب الدينية تهدد بالانسحاب من ائتلاف نتنياهو بسبب قانون التجنيد،2024/3/27، فقرة 16.
https://n9.cl/h2q7a Accessed 6/5/2025

[xx] Charles D. Freilich, Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change, Oxford : Oxford University Press,2018,p.152

[xxi] Jeremy Sharon, In 'historic' step, High Court orders halt to yeshiva funds for students eligible for draft, The Times of Israel, 28/3/2024,para.,2-5
https://n9.cl/wtrfl7 Accessed 12/5/2025

[xxii] Maayan Lubell, Israel court ends draft exemptions for ultra-Orthodox Jews, Reuters Website, 25/6/2024,para.,1-6
https://n9.cl/e6d8c8 Accessed 12/5/2025

[xxiii] Romy Leibler, Solving the issue of the ultra-Orthodox enlistment is a national imperative – opinion, , Jerusalem Post Website, 3/11/2024
https://n9.cl/a0yno Accessed 12/5/2025

[xxiv] ELIAV BREUER, Haredi conscription law expires at the end of June – NGO, The Jerusalem Post Website,12/6/2023, para 2-8
https://n9.cl/ek5j4 Accessed 11/5/2025

[xxv] موقع الجزيرة نت، إعفاء"الحريديم" من التجنيد يعمق الانقسام بإسرائيل، 11 يونيو 2024، فقرة 1-4.
https://n9.cl/jdaod Accessed 19/5/2025

[xxvi] عبد الرؤوف أرناؤوط، "الحريديم" ما زالوا يرفضون الخدمة بالجيش الإسرائيلي، موقع وكالة الأناضول، 2025/4/24، فقرة 2-6

https://n9.cl/g5cop Accessed 11/5/2025

[xxvii] Abdel Raouf Arnaout and Mohammad Sio, Israeli data reveals massive number of ultra-Orthodox Jews refuse to enlist in military service, Anadolu Ajansı Website, 23/4/2025
https://n9.cl/ojmb3 Accessed 11/5/2025

[xxviii] Lee Cahaner, Gilad Malach, Report on Annual Statistical Ultra-Orthodox (Haredi) Society in Israel 2023, Israel Democracy Institute,2024,p.2
https://n9.cl/oii0u3 Accessed 4/5/2025

[xxix] . Donniel Hartman, Yossi Klein Halevi, and Elana Stein Hain, The Rise of Haredi Power, a transcript of Episode 75 of the For Heaven's Sake Podcast, Shalom Hartman Institute,12/6/2023,para.,3-5
https://n9.cl/8crq3 Accessed 4/5/2025

[xxx] . المركز الفلسطيني للإعلام، الأحزاب الدينية اليهودية تخطط لحل الكنيست رفضا للتجنيد، 2024/12/5، فقرة 6-10
https://n9.cl/py0ai Accessed 6/5/2025

[xxxi] Sam Sokol, Haredi parties to boycott government votes over failure to pass IDF exemption law, The Times of Israel,5/5/2025,para.,
https://n9.cl/9hbzg Accessed 6/5/2025

[xxxii] Rossella Tercatin October 7 changed Israel forever. But the ultra-Orthodox? Not so much, report suggests, The Times of Israel Website, 12/2/2025,para.,4-5
https://n9.cl/gdf38 Accessed 5/5/2025

[xxxiii] Daniel Goldman, A historical watershed: The haredi community's response to war – opinion, Jerusalem Post Website,28/4/2025,para.,3-7
https://n9.cl/kmiqa Accessed 5/5/2025

[xxxiv] . موقع الجزيرة نت، محاذير إسرائيلية من تجنيد الحريديم في جيش الاحتلال، 2024/7/1
https://n9.cl/08nxvg Accessed 6/5/2025

[xxxv] Ibid.,para., 22-25

[xxxvi] إبراهيم فريند، نتنياهو في اجتماع الحكومة: "الجمهور الحريدي كيس ملاكمة للكثيرين"، موقع Bhol بالعبرية، 2023/11/28
https://n9.cl/m7806 Accessed 17/5/2025

[xxxvii] All Israel News Staff, Likud declared war' – Haredi parties threaten gov't after new DM Katz confirms 7,000 draft orders Ultra-Orthodox parties once again threaten to bring down Netanyahu's government over draft issue , 15/11/2024
https://n9.cl/gib620 Accessed 13/5/2025